امتيازات التنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية (١٩٢٣- ١٩٥٠م)

إعداد
نواف ناصر فلاح سند العنزي

أ.د فوزي السيد المصري

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب – جامعة طنطا

د. سميرة فهمي علي عمر

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب

جامعة طنطا

المستخلص:

حصلت شركات النفط العالمية على عقود امتيازات للتنقيب عن البترول في المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز، وقد منحتها العقود حرية كبيرة في التصرف من حيث التنقيب عن النفط واستخراجه وتحديد أسعاره على أساس اعتبارات عالمية لا محلية، وقد هيئت هذه الشركات الأسواق اللازمة لتوزيع إنتاجها، كما إنها امتلكت وسائل نقل النفط إلى تلك الأسواق.

وقد أدى استغلال النفط وتوقيع عقوده إلى قيام التنافس بين الشركات الأجنبية للحصول على امتيازاته، وكانت هذه المنافسة تأتي لصالح الشركات البريطانية حتى مطلع القرن العشرين ولكن الأمر انتهى بأن أصبحت الغلبة لصالح الشركات الأمريكية.

الكلمات الافتتاحية:

شركات النفط -عقود الامتياز- التنقيب- تحديد الأسعار- التوزيع

إمتيازات التنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية (١٩٢٣- ١٩٥٠م)

مقدمة:

ارتبط اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية بعدة محاولات سابقة لانتاجه حيث كان البريطانيون هم أول من قام بتلك المحاولات ومن ثم الحصول على امتيازات للتنقيب عنه واستخراجه، كان ذلك في الوقت الذي بذل فيه الملك عبد العزيز جهوده للنهوض بدولته من خلال البحث عن وسائل لاستثمار الموارد الطبيعية بها، ولذلك منح امتيازات التنقيب عن النفط لاستخراجه واستغلاله بما يعود بالنفع على بلاده.

المحاولات الأولى للتنقيب عن النفط السعودي:

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في احتياطي النفط العالمي، كما أنها تحتل المرتبة الرابعة بين الدول المنتجة للنفط في العالم وتتركز مناطق إنتاج النفط السعودي في المنطقة الشرقية التي تتميز بقربها من ساحل الخليج العربي مما تسهل عملية نقل النفط إلى مناطق التسويق(١).

ويرتبط اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية بعدة محاولات سابقة لإنتاجه، حيث كان البريطانيون هم أ ول من قاموا بالتنقيب عن النفط فيها(٢).

وتبدأ هذه المحاولات في أعقاب الحرب العالمية الأولى عندما قامت جماعة من الممولين الإنجليز بتأليف نقابة (وكالة) هدفها الحصول على حقوق التنقيب عن النفط ومن ثم بيعها لإحدى شركات النفط سعياً وراء الربح(٣)، ويأتي ذلك في الوقت الذي كان يعمل فيه الملك "عبد العزيز آل سعود" على النهوض بكيان دولته الجديدة من خلال البحث عن وسائل استثمار الموارد الطبيعية بالمملكة العربية السعودية والاستفادة منها(٤).

ويرجع أول اتصال بين الملك عبد العزيز آل سعود و"النقابة الشرقية العامة"(*) "The Eastern and General Syndicate" عندما قام الملك عبد العزيز آل سعود بتكليف طبيبه الخاص الدكتور "اليكس مان Alex man" بمفاتحة الشركات النفطية الراغبة في القيام بعمليات المسح الجيولوجي في منطقة الإحساء لبحث إمكانية التنقيب عن النفط واستخراجه(٥)، وخلال قيام الدكتور "اليكس مان" بالبحث عن شركات نفطية التقى بممثل النقابة الشرقية الميجر فرانك هولمز "Major Frunk Holmes" الذي كلف من قبل النقابة بمقابلة الملك عبد العزيز آل سعود لبحث إمكانية حصولها على امتياز للتنقيب عن النفط في السعودية(٦).

واستطاع "فرانك هولمز Frunk Holmes" الالتقاء بالملك عبد العزيز آل سعود في مدينة "العقير" حيث اجتماع السير "برسي كوكس Sir Percy Cox" المعتمد البريطاني في العراق آنذاك والملك عبد العزيز آل سعود من أجل عقد اتفاق سلام بين قبائل "نجد" وقبائل "عنيزة" في العراق(٧)، وباشر "فرانك هولمز" المفاوضات وفي نهاية الاجتماع عرض على

الملك "عبد العزيز" اقتراحات النقابة الشرقية ورغباتها في الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في مقاطعة الإحساء، ووعده الملك عبد العزيز آل سعود بدراسة العرض(٨).

وبعد عدة محاولات بين الطرفين للحصول على أفضل الشروط، تم التوصل إلى اتفاق في ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م منحت بموجبه النقابة الشرقية حق التنقيب عن النفط في منطقة الإحساء بالمملكة العربية السعودية(٩).

ولم تكن "النقابة الشرقية" شركة متخصصة في التنقيب عن النفط واستخراجه بل انحسر دورها في الحصول على امتيازات النفط ثم بيعها للشركات المتخصصة، وحاولت النقابة الشرقية إيجاد شركة نفط راغبة في اكتشاف النفط وتطوير آباره في منطقة الامتياز الصحراوية التي كان ينقصها التجهيزات الضرورية مثل الطرق والموانئ والتموين المالي والغذائي والأيدي العاملة المدربة، ولكن النقابة فشلت في إيجاد شركة نفطية راغبة في الحصول على الامتياز(١٠)، الامتياز(١٠)، لذلك قامت النقابة بمحاولة التنقيب عن النفط في منطقة الامتياز بنفسها واستخدمت خبراء جيولوجيين من سويسرا وبلجيكا وقامت بدفع الإيجار السنوي حتى عام (١٣٤٢ – ١٣٤٣هـ) (١٩٢٣ – ١٩٢٤م)، ولكن النقابة لم تستطع أن تستكمل أعمال الحفر والتنقيب أو دفع الإيجار خلال سنتين متتاليتين (١٣٤٤ – ١٣٤٥هـ) (١٩٢٥ – ١٩٢٦م) بسبب كثرة نفقات المشروع التي ذهبت بجميع الأموال المتوفرة لديها، مما جعل الملك عبد العزيز آل سعود يقرر سحب الامتياز من الشركة عام (١٣٤٧هـ - ١٩٢٨م) بسبب تأخرها في دفع الإيجارات وعدم اكتشاف النفط(١١).

وقد تلى إلغاء امتياز "النقابة الشرقية" تطوران هامان:

١. إن الشركات العالمية أصبحت أكثر اهتماماً بالحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية.
٢. إن الملك عبد العزيز آل سعود أصبح هو الآخر أكثر اهتماماً وسعياً وراء الحصول على مستثمرين جدد للموارد الطبيعية في المملكة العربية السعودية(١٢).

وقد أعقبت تلك الفترة من محاولات التنقيب الأولى انخفاض هائل في الإيرادات السعودية نتيجة لانخفاض عدد الحجاج بسبب الركود الاقتصادي العالمي(١٣)، الذي حدث عام (١٣٥٠هـ/ ١٩٣٠م) مما أثر على الاقتصاد السعودي الذي كان يعتمد إلى حد كبير على كثرة الحجاج ومقدار ما يحولونه من عملات وأموال(١٤).

ونتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية في المملكة العربية السعودية أخذ الملك عبد العزيز آل سعود ببحث عن الموارد الطبيعية ببلاده واستغلالها، لذلك طلب من رجل الأعمال الأمريكي "تشارلس كراين Charles R. Crane" أن يساعده في البحث عن الموارد الطبيعية ببلاده، وتحقيقاً لذلك انتدب كراين Crane أحد المهندسين المختصين بالتعدين وهو سير "توتيشل Twitchell" للقيام بدراسات جيولوجيا لبعض أراضي المملكة وتقديم تقرير عنها(١٥).

وبعد عمليات مسح مكثفة لبعض أراضي المملكة العربية السعودية لعدة شهور قدم "توتشل Twitchell" تقريره الذي كان يتضمن عدم العثور على دلائل جيولوجية لتدفق الآبار الارتوازية للماء ولكنه وجد احتمالاً للتعدين بسبب وجود مستنقعات زيتية جافة قديمة العهد حول

سواحل الخليج العربي وإمكانية العثور على الذهب قرب الطائف[١٦].

وأثناء دراسة الملك عبد العزيز آل سعود لتقرير "توتيشل" تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في البحرين عام (١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م) مما شجع شركة النفط الأمريكية العاملة في البحرين على مفاتحة الملك عبد العزيز آل سعود برغبتها في الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية وخاصة في شرق البلاد لتشابه التكوينات الجيولوجية مع جزيرة البحرين[١٧].

وفي الرابع من صفر ١٣٥٢هـ/ السابع من يوليه ١٩٣٣م عقد اتفاق الامتياز العربي السعودي بين الملك عبد العزيز آل سعود وشركة "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California" وأعطيت بموجبه للشركة أحقية التنقيب عن النفط بالمملكة العربية السعودية[١٨].

وبعد أربعة أشهر من توقيع الامتياز بدأت عمليات الحفر والتنقيب بمجيء بعض الجيولوجيين الأمريكان إلى ميناء الجبيل ثم انتقالهم إلى جبل الظهران[١٩] في ٢٣ جمادي الأول ١٣٥٣هـ الموافق ٢٣ سبتمبر ١٩٣٣م وهم "روبرت ميلر R. B. miller" و"س. ب. هنري S. B. Henry" و"كارل توتيشل Karl S. Twitchell" ثم وصل فريق من الحفارين عام ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٤م[٢٠].

وفي عام ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م تم اختيار الدمام للقيام بأول أعمال المسح الجيولوجية وتم إنشاء خط إمدادات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية لإحضار كل ما يلزم عمليات الحفر والتنقيب من معدات وبناء المساكن والمواصلات وتغذية الفريق العامل[٢١].

وتم اختيار ميناء "الخبر" لإنزال الشحنات الواردة من احتياجات المنقبين وتم إنشاء مخيم في الظهران لمبيت فريق العاملين ونصبت أجهزة الحفر في موقع بئر الدمام رقم (١) الواقع غربي انحدار جبل الظهران وبوشرت أعمال الحفر والتنقيب، وفي صيف عام ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م عثر على دلائل لوجود الزيت في بئر الدمام التجريبية على مستوى يعلو "طبقة البحرين" الجيولوجية، واستمرت أعمال الحفر وعثر على القليل من الزيت والغاز الطبيعي بعد تعميق البئر رقم (١) إلى عمق ٩٧٥ متراً (٣٢٠٠ قدم)[٢٢].

ثم قامت شركة النفط بحفر ست آبار أخرى ولكن الزيت لم يظهر بكميات تجارية، فقامت بتعميق البئر السابع إلى عمق ١٠٩٧ متراً (٣٦٠٠ قدمًا) عام ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م[٢٣] ولكن دون جدوى مما أدى إلى قلق موظفي الشركة بالظهران وإدارة الشركة في "سان فرانسيسكو" بشأن كميات النفط الموجودة في منطقة الامتياز، مما جعل الشركة تطلب نصيحة المهندس الجيولوجي "ماكس ستينك Max Steineke" الذي وصل إلى السعودية عام ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م الذي قرر ضرورة تعميق الحفر في البئر رقم (٧) إلى عمق ١٤٤١ متراً (٤٥٨٤ قدمًا) في التكوين العربي مما أدى إلى تدفق النفط بكميات وفيرة بمعدل ١٥٨٥ برميل عام ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م[٢٤].

امتيازات النفط السعودي في عهد الملك عبد العزيز آل سعود:

يقوم باستغلال النفط شركات عالمية منحتها عقود الامتيازات حرية كبيرة في التصرف، فيتم تحديد أسعار النفط على أساس اعتبارات عالمية لا محلية، وتهيئ هذه الشركات الأسواق اللازمة لتوزيع انتاجها، كما أنها تمتلك وسائل نقل النفط إلى تلك الأسواق[٢٥].

وقد تميز استغلال النفط وعقوده بعدة حقائق أهمها:

١. قيام التنافس بين الشركات الأجنبية للحصول على امتيازات النفط، وكانت هذه المنافسة تأتي لصالح للشركات البريطانية حتى مطلع القرن العشرين ولكن الأمر انتهى بأن أصبحت الغلبة لصالح الشركات الأمريكية.
٢. لم يكن التفاوض على استغلال النفط من الشركات الأجنبية وحكومات البلاد المستغلة مسألة تجارية بحتة، ولكن حكومات الشركات الأجنبية كانت تساندها وتستعمل إمكانياتها السياسية والدبلوماسية للضغط على حكومات البلاد المستغلة للموافقة على منح الامتياز وبالشروط التي تلائم ثم مصلحة الشركة.
٣. حددت شروط امتيازات استغلال النفط على نحو يجعل الكثير من الأرباح تعود على الشركات الأجنبية والقليل منها يعود على البلاد المستغلة(٢٦).

ولكن هذه الاتفاقيات تغيرت عدة مرات، فقد تطورت ضريبة الشركات، وذلك بعد أن ألغت حكومات البلاد المستغلة الوضع الذي كان يعفي الشركات من الضرائب وقامت بإضافة ضريبة ورسوم أخرى للحكومة على أن يؤول نصف الدخل الصافي من التشغيل إلى الحكومة وبنفس النسبة ويعرف هذا باتفاقية "مناصفة الأرباح"(٢٧).

وقد استطاعت الشركات الأمريكية الحصول على امتيازات النفط في المملكة العربية السعودية بدلاً من الشركات البريطانية وذلك للأسباب التالية:

١. نجاح الشركة الأمريكية "سوكال" في التنقيب عن النفط واكتشافه في البحرين وتأكيد الشركة على تشابه التكوينات الجيولوجية لشرق المملكة العربية السعودية مع التكوينات الجيولوجية للبحرين.
٢. تجربة النقابة الشرقية البريطانية الفاشلة في استثمار امتياز التنقيب في منطقة الإحساء وعدم اتخاذها لأية خطوات عملية فعالة في اكتشاف حقول النفط بمنطقة الامتياز.
٣. عدم قبول الشركات البريطانية المنافسة للشركات الأمريكية المبالغ المالية التي أصر عليها الجانب السعودي كحد أدنى مقابل منع الامتياز وفي المقابل وافقت الشركات الأمريكية على دفع مبالغ أكثر(٢٨).
٤. التباعد في السياسة البريطانية السعودية في الفترة من (١٩٣٢ – ١٩٣٨م) وخصوصاً بعد رفض بريطانيا طلب الملك عبد العزيز آل سعود للقرض الذي سعى إليه الأمير "فيصل" في لندن ولم ينجح(٢٩).
٥. لم يكن لدى بريطانيا رغبة أكيدة في الحصول على امتياز النفط في المملكة العربية السعودية، فلقد كان لديها الكثير من النفط في إيران والعراق والبحرين(٣٠).

١. امتيازات النفط السعودي للنقابة الشرقية عام ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م:

ظروف عقد الامتياز:

يرجع تاريخ عقد أول امتياز للتنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية إلى عام ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م عندما حصلت "النقابة العامة الشرقية المحدودة" على حق البحث والتنقيب عن النفط في منطقة الإحساء(٣١).

ونشرت صحيفة "بغداد تايمز" التي تصدر في العراق خبر عقد هذا الامتياز في عام ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م تحت عنوان "امتياز التنقيب عن النفط في الخليج" وذكرت فيه أن السيد "فرانك هولمز Frank Holmes" نيابة عن شركة "ايسترن أند جنرال سنديكيت Eastern

General Syndicate قد حصل من عبد العزيز آل سعود سلطان نجد على حق امتياز للتنقيب في أراضي مساحتها أربعة آلاف ميل مربع في منطقة الإحساء وثلاثمائة ميل مربع من شاطئ الخليج العربي ويعطي العقد "السلطان عبد العزيز آل سعود" خمس جميع الأرباح، وفي حالة وجود النفط بكميات وفيرة يقوم السلطان "عبد العزيز آل سعود" باستغلال العائدات في تنظيم المنطقة على الطراز الحديث، بطرق معبدة للسيارات وتوفير الخدمات الصحية وتوفير التعليم ووسائل الري[٣٢].

ومن أهم نصوص الامتياز:

١) تكون مدة الامتياز سبعين عاماً[٣٣].

٢) تحدد منطقة الامتياز بخط مستقيم من الشمال يمتد من الغرب إلى الشرق بطول ٦٥ ميلاً من حفر الباطن إلى تقاطع القمة الشمالية للمنطقة المحايدة للكويت، وفي الغرب يمتد خط متعرج بطول ٤٠٠ ميل ثم إلى خط مستقيم يمتد من حفر الباطن عبر "وبرة" "وجودة" إلى حرض في الجنوب، وفي الجنوب تمتد بخط مستقيم طوله ٩٠ ميلاً بمحازاة شمال خط العرض ١٠ – ٢٥ درجة من حرض إلى تقاطع شبه جزيرة قطر، وفي الشرق يحده خط يمتد بطول ساحل الخليج العربي من شمال رأس مشعاب إلى سلوى.

٣) يعطي الامتياز للنقابة الحق المطلق في التصرف بجميع الآبار النفطية المكتشفة والترسبات النفيسة في باطن الأرض ويشمل ذلك جميع المعادن والأملاح المعدنية، ومع توفير كافة التسهيلات الضرورية لإقامة المباني وتوفير المعدات المطلوبة لاستثمار الامتياز.

٤) يكون للنقابة الحق المطلق في إنشاء خطوط الأنابيب وبناء السكك الحديدية ومنازل السكن وخطوط التلغراف والهاتف وإقامة مصافي النفط.

٥) يكون للنقابة الاستخدام المجاني لجميع الموانئ والمطارات شاملاً الحق في تحسينها وتطويرها في المنطقة وتظل إدارة الموانئ في أيدي الحكومة[٣٤].

٦) تدفع النقابة مبلغًا قدره مائتي ألف جنيه استرليني من الذهب كإيجار سنوي للمنطقة في مطلع كل عام[٣٥].

٧) تلتزم النقابة ببدء أعمال الحفر والاستكشاف خلال تسعة أشهر من توقيع الاتفاقية.

٨) تلتزم النقابة باستخدام العمال السعوديين في المجالات التي يصلحون لها وأن تدفع لهم رواتب جيدة وتوفر لهم الخدمات الطبية دون مقابل.

٩) يحق للنقابة إنهاء الامتياز بعد ٣٥ عاماً من تاريخ التوقيع إذا ما رغبت بذلك ولها الحق في أخذ معداتها التي استخدمتها[٣٦].

١٠) الحرية للنقابة في البيع والتصدير دون رسوم للتصدير أو رسوم جمركية على أي نفط أو معادن يحتمل العثور عليها ولا تتدخل الحكومة السعودية في الإدارة الداخلية للامتياز وعلى النقابة دفع الرسوم استيراد الأطعمة والملابس والبضائع التي يجلبونها إلى البلاد.

١١) الحق في التخلي أو بيع الحقوق والتسهيلات من حق الامتياز كلياً أو جزئياً إلى واحدة أو أكثر من الشركات البريطانية.

١٢) في حالة توقف النقابة بعد بدء العمليات لمدة سنتين عن الاستمرار في العمل فإن شروط الامتياز تعتبر منتهية[٣٧].

١٣) للدولة الحق في شراء ٢٠% من الأسهم التي تطرحها النقابة صاحبة الامتياز خلال ستين

يوماً من العرض[٣٨].

٢. امتياز التنقيب عن النفط السعودي للشركة العربية الأمريكية (١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م):

ظروف عقد الاتفاقية:

لقد شجع اكتشاف النفط في البحرين شركة "سوكال Socal" على المبادرة بمفاتحة الملك عبد العزيز آل سعود برغبتها في الحصول على امتياز التنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية في الجهة الشرقية لتشابه التكوينات الجيولوجية لهذه المنطقة مع جزيرة البحرين وخصوصاً بعد إلغاء الملك عبد العزيز آل سعود امتياز النقابة الشرقية عام ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٨م في منطقة الإحساء، ولأجل ذلك قام المدير التنفيذي للشركة "فرانس لومز Francis B. Loomis بالاجتماع بالمسئولين عن إدارة الشركة واستقر الرأي على اختيار "كارل توتيشل Karl Twitchell" ومحامي الشركة "لويد هاملتون Lioyd Hamilton" لتمثيل الشركة والتفاوض باسمها[٣٩].

مرحلة التفاوض:

لقد التقى ممثلو شركة "سوكال Socal" بالملك عبد العزيز آل سعود ممثلو الشركات الأخرى الراغبة في الحصول على نفس الامتياز وهما "الشركة العراقية المعروفة باسم Oligocene Miocene Formation، والنقابة الشرقية والعامة في جدة عام ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م[٤٠].

استمرت المفاوضات مدة ثلاثة أشهر ونصف بين الشركات الراغبة في الحصول على امتياز النفط السعودي وبين الجانب السعودي الممثل في وزير المالية السعودي "عبد الله السلمان"[٤١]، وخلال هذه الفترة تم دراسة العروض المقدمة من الشركات الثلاثة ثم قدمت الردود عليها من قبل الحكومة السعودية برفض "الشركة العراقية" التي رفضت دفع المبالغ المالية التي أصر عليها الجانب السعودي، ورفض عرض النقابة الشرقية لتجربتها الفاشلة في منطقة الإحساء[٤٢]، ولذلك وافق الملك "عبد العزيز آل سعود" على منح الامتياز للشركة الأمريكية "ستاندر أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California" المعروفة باسم "سوكال Socal"[٤٣].

وفي الرابع من صفر ١٣٥٢هـ/ التاسع والعشرون من مايو ١٩٣٣م تم عقد اتفاقية امتياز التنقيب عن النفط السعودي لصالح شركة "سوكال Socal"[٤٤] وصدر المرسوم الملكي رقم ١١٣٥ ونشرت الاتفاقية في الجريدة الرسمية "أم القرى" في ربيع أول ١٣٥٢هـ/ ١٤ يوليه ١٩٣٣م ووقع على الاتفاق الشيخ "عبد الله السلمان" وزير المالية السعودي والسيد "ل. ن. هاملتون Hamilton" نيابة عن الشركة الأمريكية[٤٥].

وأهم بنود الاتفاقية هي:

١) تشمل المادة الأولى: منح الحكومة السعودية للشركة الحق لمدة سنتين عاماً الحق في التحري والتنقيب والحفر والإنتاج والتكرير والتصدير في المنطقة الشرقية، مع احتفاظها بحق الأفضلية في الحصول على امتياز في المنطقة الممتدة غرباً من حدود امتيازها الأصلي حتى نقطة التقاء الأراضي الرسوبية مع الطبقات النارية شاملة المنطقة المحايدة السعودية الكويتية، وتقدر مساحة الامتياز الأصلية بنحو ٣٦٠٠٠ ميل مربع أي حوالي ٥٣٣٠٠٠ كيلو مترًا مربعاً[٤٦].

٢) وتشمل المادتان ٢، ٣: حدود منطقة الامتياز وهي كامل المنطقة الشرقية من حدودها الشرقية بما في ذلك الجزر والمياه الساحلية إلى منتهى الحافة الغربية للظهران ومن الحدود الشمالية

وحتى الحدود الجنوبية للمملكة بما فيها المنطقة المشمولة وهي النهاية الشمالية للحافة الغربية متجه للشمال والنهاية الجنوبية للحافة الغربية متجه للجنوب[٤٧].

٣) وتشمل المواد ٤، ٥، ٦: القروض الأولية والإيجار السنوي حيث تقدم الشركة للحكومة خلال المدة المتفق عليها قرضاً سنوياً قدره (٣٠٠٠٠) ثلاثون ألف جنيه ذهبياً أو ما يعادلها وتدفع مبلغ (٥٠٠٠٠) خمسون ألف جنيهًا ذهبًا أو ما يعادلها سنوياً كإيجار مقدم وإذا لم تنته هذه الاتفاقية خلال ثمانية عشر شهراً تقدم الشركة للحكومة قرضاً ثابتاً قدره (٢٠٠٠٠) عشرون ألف جنيهًا ذهبًا أو ما يعادلها ولن تكون الحكومة ملزمة بتسديد القروض وإنما تخصم من نصف الربع المستحق للحكومة[٤٨].

٤) وتشمل المادة ٨، ٩، ١٠: برنامج العمل على أن تشرع الشركة في عمل الخطط والتحضيرات للشغل الجيولوجي، وتبدأ العمليات المتعلقة بالحفر وإذا لم تباشر الشركة عمليات الحفر خلال ثلاث سنوات من تاريخ عقد الاتفاقية يجوز للحكومة حينذاك أن تنهي الاتفاقية[٤٩].

٥) وتشمل المادة ١١: القروض عند اكتشاف الزيت بكميات تجارية وهي أن تقرض الشركة الحكومة مبلغ (١٠٠٠٠٠) مائة ألف جنيهًا ذهباً وتستردها الشركة على شكل استقطاعات من نصف الربح المستحق للحكومة[٥٠].

٦) تشمل المادتان ١٤، ١٥: كيفية احتساب العائد على أن تدفع الشركة للحكومة ريعاً عن جميع الزيت المستخرج والمدخر بعد أن يستنزل منه المياه والموارد الغريبة والزيوت التي تلزم لأعمال الشركة بالسعودية والزيوت التي تلزم لصنع كميات من البنزين والكيروسين التي تعطي للحكومة مجاناً، وتكون قيمة الريع عن كل طن صافي من الزيت الخام أربعة شلنات ذهب ولن تكون الشركة مكلفة بادخار أو إنتاج أو بيع أو تصريف أي غاز طبيعي[٥١].

٧) وتشمل المادة ١٦: الرقابة على أعمال الشركة وتنظيم دفع للعوائد، حيث يكون للحكومة الحق في تعيين مندوبين عنها لدى الشركة للتفتيش على أعمالها ومراقبة حساباتها وتتحمل الشركة مرتبات هؤلاء الموظفين.

٨) وتشمل المادة ١٩: حق الشركة في بناء أو استعمال الطرق والمخيمات والأبنية وإقامة وتشغيل الأجهزة اللازمة لحفر الآبار ولعمليات النقل والتخزين والتكرير والتصدير للنفط ومنتجاته وإنشاء الموانئ والأرصفة واستعمال المياه الخاصة بالحكومة والموارد الطبيعية المتعلقة بها.

٩) وتشمل المادة ٢١: إعفاء الشركة من جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى التي تفرضها الدولة ومؤسساتها[٥٢].

١٠) وتشمل المادة ٢٣: جنسية المستخدمين على أن يدير المشروع المنصوص عليه أشخاص أمريكيون وتستخدم الشركة قدر المستطاع رعايا الحكومة السعودية، وطالما بإمكان الشركة إيجاد موظفين سعوديين فإنها لا تستخدم رعايا أي حكومات أخرى[٥٣].

١١) وتشمل المادتان ٢٥، ٢٦: تفويض الحكومة للشركة في الحصول على الأراضي التي ترى ضرورة لاستعمالها بالمشروع على أن تدفع لشاغل الأرض مقابلاً عادلاً لتخليه عن تلك الأرض وأن تقدم الشركة للحكومة صوراً من جميع الخرائط الطبوغرافية والتقارير الجيولوجية بشكلها النهائي المصدق عليه من الشركة.

١٢) وتشمل المواد ٢٨، ٢٩، ٣٠: حق إنهاء الاتفاقية والتعويضات، فللشركة الحق أن تنهي الاتفاقية في أي وقت إن شاءت بأن تعطي للحكومة قبلها بثلاثين يوماً أخذ أو تصبح كل

ممتلكات الشركة غير المنقولة مثل الطرقات وآبار المياه والمباني والتركيب والزيوت ملكاً مجاناً للحكومة وفي حالة خرق الشركة لأي تعمد تدفع غرامة للحكومة إذا ثبت تقصيرها وتدفع للحكومة التعويضات خلال ستين يوماً من تاريخ القرار.

١٣) تشمل المادة ٣١، ٣٣: أمر التحكيم إذا نشأ خلاف بين الحكومة والشركة في تفسير أو تنفيذ الاتفاقية تحال القضية إلى حكمين اثنين يختار كل فريق واحد منهما وإذا عجز الحكمان عن الاتفاق عليهما طلب رئيس محكمة العدل الدولية وتحسب أوقات الاتفاقية بالتقويم الشمسي.

١٤) وتشمل المادة ٣٥: تحديد لغة الاتفاقية باللغتين العربية والإنجليزية وفي حالة وقوع خلاف على التفسير يكون النص الإنجليزي هو المعتمد.

١٥) وتشمل المادة ٣٦: عدم تدخل الشركة في الشئون غير النفطية منعاً لحدوث أي التباس، فلا يحق للشركة أو لأي شخص تابع لها أن يتدخل في الشئون الإدارية أو السياسية أو الدينية في المملكة العربية السعودية.

١٦) وتشمل المادة ٣٧ والأخيرة: إبرام الاتفاقية التي جرى توقيعها في المملكة العربية السعودية في مقر الشركة الرئيس في "سان فرانسيسكو" بولاية كاليفورنيا[٥٤].

٣. الاتفاقية الملحقة عام ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م:

ظروف عقد الاتفاقية:

بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية في المملكة العربية السعودية عام ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م قامت الشركة بتعميق بئري الدمام رقم (٢) ورقم (٤) إلى نفس مستوى عمق بئر الدمام رقم (٧) مما جعلهما منتجين ممتازين للنفط السعودي، وقادت أعمال الاستكشاف أيضاً إلى حقل "أبو حدرية" على مسافة ١٥٠ كيلومتر شمال الظهران، هذا التدفق الكبير للنفط السعودي جعل الشركة الأمريكية "كاسلو Caslo" تدفع الدفعة المقدمة من العقد والتي كانت تبلغ (٥٠٠٠٠) خمسون ألف جنيهًا استرلينيًا ذهبًا[٥٥].

وعلى أثر زيادة كميات النفط السعودي المكتشفة قامت الشركة بتنفيذ خطط التوسع فأنشئت خزانات التجمع ومرافق نقل الزيت ومد خط أنابيب قطره ست بوصات إلى بلدة "الخبر" التي أنشئت فيها "فرضه" لنقل النفط إلى البحرين، وفي عام ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م بدء العمل في إنشاء خط للأنابيب قطره عشر بوصات من حقل الدمام إلى "رأس تنورة" فأنشأت خزانات للشحن تتسع لـ ١٧٧٠٠٠ برميلاً من الزيت الخام بالإضافة إلى رصيف للشحن، حيث رست أول ناقلة في ميناء "رأس تنورة" لتعبئتها بالزيت الخام وكانت تعرف باسم "د. ج. سكوفيلد D. G. Scofield في ١١ ربيع أول ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م لشحنها إلى الأسواق العالمية[٥٦].

وفي عام ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م بلغ الإنتاج السعودي ٤ مليون برميلاً واتسع مجال العمل في الحقول وتطورت مصالح الشركة وأصبح الأمر يحتاج إلى تعديل بنود الاتفاقية الأصلية للامتياز باتفاقية ملحقة[٥٧].

وفي ١٢ من ربيع أول ١٣٥٨هـ/ ٣١ مايو ١٩٣٩م تم عقد الاتفاقية الملحقة بين معالي الشيخ "عبد الله السلمان الحمدان" وزير المالية بالمملكة العربية السعودية بالنيابة عن الحكومة السعودية وبين "وليم. ج. نهان William. J. Nhan" نيابة عن شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا وأهم بنود الاتفاقية هي:

١) تشمل المادة ١: تعريف الاتفاقية وهي تعرف بالاتفاقية الملحقة وهي ملحقة بالاتفاقية الأولى المسماة "الامتياز العربي السعودي".
٢) تشمل المادة ٢: نقل الحقوق والامتيازات المخولة في الاتفاقية إلى الشركة على أن تصبح ملكاً عقب تبليغ الحكومة وذلك طبقاً للمادة ٣٢ من الامتياز العربي السعودي.
٣) وتشمل المادة ٣: تنفيذ ما جاء بالامتياز العربي السعودي بموجب المادة العاشرة بشأن اكتشاف الزيت بكميات تجارية[٥٨].
٤) وتشمل المادة ٤: المدفوعات والبدلات للتنقيب على أن تدفع الشركة مبلغ (٤٠٠٠٠) أربعين ألف جنيهًا ذهبياً كدفعة مبدئية وإيجار سنوي قدره (٢٠٠٠٠) عشرون ألف جنيه ذهب أو ما يعادلها و(١٠٠٠٠٠) مائة ألف جنيهًا عند كشف الزيت في المناطق الإضافية إضافة إلى ست سنوات إلى مدة الامتياز الأصلية فتصبح مدة الامتياز ستة وستين سنة[٥٩].
٥) وتشمل المادة ٥: حدود الامتياز حيث شملت كل الجهة الشرقية من المملكة العربية السعودية من حدودها الشرقية بما فيها الجزر البحرية والمياه الساحلية إلى منتهى الحافة الغربية للدهناء ومن الحدود الشمالية إلى منتهى الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية وتستمر النهابة الشمالية للحافة الغربية للدهناء مع الحد الغربي للمنطقة المشار إليها في خط مستقيم متجه إلى الشمال بانحراف ثلاثين درجة غرباً حتى نقطة التقاء خط الحدود الشمالية للمملكة العربية الشمالية[٦٠].
٦) وتشمل المادة ٦: حساب ريع الحكومة السعودية من الزيت والغازات الطبيعية المتحصل عليها من المنطقة المحايدة العربية السعودية الكويتية والمنطقة المحايدة العربية السعودية العراقية[٦١].
٧) وتشمل المادة ٧: المناطق التي تتخلى عنها الشركة للحكومة بعد عشر سنوات عن أي بقعة من المنطقة الخاصة المندرجة في الامتياز العربي السعودي.
٨) وتشمل المادة ٨: حقوق الحكومة في المنتجات النفطية حيث تقدم الشركة للحكومة من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية بدون مقابل للحكومة مبلغ (١٣٠٠٠٠٠) مليون وثلاثمائة ألف جالونًا أمريكيًا من البنزين غير المعبأة و(١٠٠٠٠٠) مائة ألف جالونًا أمريكيًا من الغاز الطبيعي[٦٢].

وتشمل المادة ١٦ والأخيرة: إن يجري توقيع هذه الاتفاقية في المملكة العربية السعودية ثم إبرام الشركة لها من قبل دوائرها في سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا[٦٣].

اتفاقية المنطقة المعمورة ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م:

ظروف عقد الاتفاقية:

عندما قامت الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م توقف إنتاج النفط السعودي كعمليات الإنتاج والنقل والمواصلات وانتشار الغواصات في مياه البحر والمحيطات[٦٤] غير أن الضرورة الحربية فيما بعد ألحت على حكومة الولايات المتحدة في تشجيع استثمار موارد النفط والتنقيب في أواخر عام ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م[٦٥] ونتيجة لاكتشافات الحقول الكبرى في المملكة العربية السعودية فقد زاد الإنتاج عام ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م بنحو ٢٨٢٥٩٩ طناً أو ما يعادل ٥٩٠٠٠ برميلاً يومياً[٦٦]، وبنهاية هذا العام كانت شركة "ارامكو Aramco" قد حملت ٣٨ ناقلة نفط وانتجت أكثر من ٢١ مليون برميلاً من النفط السعودي[٦٧].

وعلى أثر الاكتشافات النفطية الضخمة بالمملكة العربية السعودية تأكدت شركة أرامكو

Aramco من أهمية المملكة كمصدر رئيسي لإمدادات النفط العالمية في المستقبل، فطلبت من الملك عبد العزيز آل سعود إعطاءها امتيازاً إضافياً يشمل حقوق الملكية في المنطقة البحرية الموازية لساحل المملكة الشرقي في الخليج العربي[٦٨]، حيث قامت الشركة في عام ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م بالتخلي عن حقوقها في المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت مقابل تأكيد حقوقها في المنطقة المغمورة للمملكة العربية السعودية لتوسيع نشاطها في كل ميدان وخصوصاً بعد الحرب[٦٩].

وقد وافق الملك عبد العزيز آل سعود على إضافة حق المملكة العربية السعودية في إضافة المنطقة المغمورة إلى امتياز الشركة الأصلي ولنفس مدة الامتياز الأصلية ولكن بشروط جديدة تعكس تحسن الموقف التفاوضي للمملكة[٧٠]، ووقعت هذه الاتفاقية في ٧ ذي الحجة ١٣٦٧هـ الموافق ١٠ أكتوبر ١٩٤٨م وكان يمثل الحكومة السعودية الشيخ عبد الله السلمان الحمدان وزير المالية ويمثل الشركة المستر "ف. أ. ديفيز" أحد نائبي رئيس الشركة، وأهم نصوص الاتفاقية هي:

١) أن يكون الريع المدفوع للحكومة السعودية أكثر من الريع المدفوع مقابل الإنتاج في المنطقة اليابسة بمقدار خمسة سنتات أمريكية عن كل برميل، وكان الريع الأصلي قدره ٤ شلنات ذهبًا للطن، أي يعادل نحو ٢٢ سنتاً للبرميل، فأصبح ٢٧ سنتاً للبرميل بموجب هذه الاتفاقية[٧١].

٢) أن يكون الحد الأدنى للريع المدفوع سنوياً هو (٢٠٠٠٠٠٠) مليون دولارًا تدفع مقدماً أول كل سنة ميلادية ابتداءً من تاريخ الاتفاقية على أن تضمن الشركة دفع ذلك لمدة ٤ سنوات حتى ولو تخلت عن رقعة ذلك الامتياز[٧٢].

٣) أن المقصود من مصطلح المنطقة المغمورة المستعمل في هذه الاتفاقية هو المنطقة التي تبدأ من مستوى انحسار الماء بالجزر على ساحل الخليج العربي الواقع على ساحل المملكة العربية السعودية وتمتد من داخل الخليج العربي وفي الشرم أو الغور وكل الأراضي والجزر والشعاب والمياه والأراضي المغمورة كلياً والمناطق الواقعة تحت سطح البحر وطبقات الأرض.

٤) تتخلى شركة أرامكو Aramco بموجب هذا الاتفاق عن ذلك القدر من المنطقة المشمولة المعروفة باسم المنطقة المحايدة العربية السعودية بما في ذلك جميع الحقوق والامتيازات والمصالح بها.

٥) إن حق إنهاء الاتفاقية الأصلية المنصوص عليها في المادة ٢٨ من اتفاقية عام ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م ينطبق على الامتياز الشامل لعموم المنطقة المغمورة[٧٣].

اتفاقية المنطقة المحايدة ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م:

ظروف عقد الاتفاقية:

بعد أن تخلت شركة أرامكو Aramco عن امتيازها في الجزء السعودي في المنطقة المحايدة السعودية الكويتية أصبحت المنطقة مفتوحة أمام امتياز جديد فتقدم "بول جيتي Paul

Getty صاحب شركة البترول الأمريكية المستقلة المسماة "باسفيك ويسترن أويل كوربوريشن" Pacific Western Oil Corporation في عام ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م إلى الملك عبد العزيز آل سعود للحصول على امتياز في حصة المملكة في هذه المنطقة المحايدة(٧٤).

وفي ٢٢ ربيع ثاني ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م تم عقد الاتفاقية في الرياض بين ممثل الشركة "برناباس. ب. هادفيلد Barnabus. B. Halfield" نائب رئيس الشركة وممثل الحكومة السعودية الشيخ "عبد الله السلمان الحمدان" وأهم بنود الاتفاقية هي:

- تشمل المواد ١، ٢، ٣: نطاق الامتياز حيث تمنح الحكومة السعودية وتتنازل للشركة عن كل حقوقها في الزيت والغاز والأسفلت والبارافين والأكزارات وغاز الكسينجهد (الغازات البترولية)، وكل منتجات النفط الأخرى ومشتقاته والبناء والحفر والتخزين والبيع والتصدير للمواد المذكورة في المنطقة المحايدة والمياه الإقليمية وصيانة وبناء وإدارة آبار ومعامل التكرير ووسائل التخزين وخطوط التلغراف والتليفون والراديو وأحياء السكن والمطارات والمستشفيات والمدارس ووسائل الترويح والوسائل الكهربائية وغيرها وللحكومة الاستيلاء على الممتلكات عند انتهاء مدة الاتفاقية.
- وتشمل المواد ٤، ٥، ٦: المدفوعات والعوائد، على أن تدفع الشركة للحكومة مبلغ (٩٥٠٠٠٠٠) تسعة ملايين وخمسمائة ألف دولارًا أمريكيًا وتدفع ريع مقداره (٥٥) خمسة وخمسون سنتاً عن كل برميل و١٢.٥% من المتحصلات الإجمالية التي تحصل عليها الشركة لحسابها الخاص من بيع أي غاز طبيعي ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاقية وتدفع الشركة سنوياً للحكومة (١٠٠٠٠٠٠) مليون دولارًا مقدماً تحت حساب الريع وتدفع الشركة خلال تسعين يوماً بعد حلول كل سنة الريع بعد ذلك وللحكومة ٢٥% من صافي الأرباح التي حصلت عليها الشركة في السنة و٢٠% من صافي الأرباح عند تشغيل معامل التكرير(٧٥).
- وتشمل المادة ١٠: إنشاء مصفاة لتكرير الزيت بطاقة (١٢٠٠٠ برميلاً) يومياً عندما يصل الإنتاج إلى (٧٥٠٠٠) خمسة وسبعون ألف برميل في المنطقة المحايدة لمدة ٩٠ يوماً(٧٦).
- وتشمل المادة ١٢: الرقابة على أعمال الشركة من خلال احتفاظ الشركة بدفاتر حساب تامة لمندوبي الحكومة السعودية للاطلاع على مستخرجات الشركة وبيوعها وتقارير التكرير ويكون للحكومة الحق في تعيين مفتش أو أكثر، وتقوم الشركة بدفع مبلغ (٢٣٠٠) ألفين وثلاثمائة دولار في الشهر كمرتبات لهؤلاء الموظفين(٧٧).
- وتشمل المادة ٢١: جنسية المستخدمين لدى الشركة على أن يكونوا عربًا سعوديين أو غيرهم من العرب وتكون الأفضلية في التوظيف للموظفين العرب السعوديين وإذا ما رخصت الشركة لأي عمال أجانب عليها أن تعيده لبلاده بعد تمام العمل.
- وتشمل المادة ٢٢: الخدمات الصحية التي تقدمها الشركة بدون مقابل لكل من يعملون فيها وتستمر الشركة في الصيانة والإنفاق على المستوصفات والعيادات والمستشفيات لكل المواطنين(٧٨).
- وتشمل المادة ٢٧: منع استيراد الشركة للأسلحة، فلا يحق للشركة أن تستورد أسلحة نارية مهما كان وصفها وأن خالفت يكون للحكومة السعودية الحق في مصادرة الأسلحة ومعاقبة المخالف.

- وتشمل المادة ٣٣: حرمة الأماكن المقدسة، فلا يحق للشركة أن تجري أي عمليات مسحية أو جيولوجية على مساحات مشغولة أو مخصصة للمساجد أو الأبنية المقدسة.
- وتشمل المادة ٣٥: إقامة خطوط أنابيب لنقل النفط داخل المنطقة المحايدة.
- وتشمل المادة ٣٧: قيام شركة النفط الأمريكية برفع علم الحكومة العربية السعودية في منطقة الامتياز.
- وتشمل المادة ٤٧: أن تكون الاتفاقية لمدة ستين سنة(٧٩).

اتفاقية مناصفة الأرباح ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م:

ظروف عقد الاتفاقية:

قامت شركة الزيت العربية الأمريكية "أرامكو Aramco" بتقديم تقرير إلى الحكومة السعودية عن سير أعمالها في حقول النفط السعودي بعد مرور ستة عشر عاماً في عام ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م وتضمن التقرير مجموع إنتاج الزيت والغاز الطبيعي وحقول النفط المكتشفة ومدى اتساع أعمال التنقيب والحفر وإنشاء معامل التكرير وعدد العاملين في الشركة من السعوديين والأجانب وإنشاء خط الأنابيب في البلاد العربية بين المملكة والبحرين وسوريا ولبنان وتنوع الشركات المعطاة حق التنقيب(٨٠).

بعد أن تأكد الملك عبد العزيز آل سعود من أهمية النفط السعودي بالنسبة للأسواق العالمية، إضافة إلى رخص تكاليف إنتاجه وتحقيق أرامكو Aramco لأرباح كبيرة تفوق ما تحصل عليه الحكومة السعودية بثلاث إلى أربع أضعاف، قام بمطالبة شركة أرامكو Aramco بتعديل شروط الامتياز الأصلي(٨١).

وفي عام ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م فرضت الحكومة السعودية على الشركات النفطية العاملة بها "ضريبة دخل" بنسبة خمسين في المائة على صافي الدخل الناتج من العمليات النفطية، ثم توصل الطرفان إلى اتفاق قبلت به الشركات التي خضعت فيما قبل لضريبة الدخل وهو "مبدأ مناصفة الأرباح" القاعدة المتبعة في بعض الأقطار بالشرق الأوسط(٨٢).

وفي ٢٠ربيع أول ١٣٧٠هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠م تم عقد اتفاقية مناصفة الأرباح بين الحكومة السعودية وكان يمثلها وزير المالية السعودي "عبد الله السلمان الحمدان" وبين شركة أرامكو وكان يمثلها رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الأمريكية للزيت وهو المستر "ف. أ. ديفيز F. A. Davis" وكانت أهم بنودها هي:

١) خضوع شركة أرامكو Aramco لقرار ضريبتي الدخل الصادران في ٢٣ محرم ١٣٧٠هـ/ الموافق ٤ نوفمبر ١٩٥٠م وفي ١٧ ربيع أول ١٣٧٠هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٩٥٠م المفروضان على أرباح الأعمال داخل المملكة العربية السعودية، على ألا يتعدى مجموع تلك الضرائب وجميع الضرائب الأخرى والريوع والإيجارات والاستحقاقات الخاصة بالحكومة عن أي سنة من السنوات نسبة ٥٠% من إجمالي دخل الشركة مخصوم منها كافة مصاريف التشغيل بما فيها الخسائر والاستهلاكات.
٢) لشركة أرامكو Aramco حق اختيار دفع الضريبتين بعملات المملكة العربية السعودية أو بأي عملات أخرى وتبقى الإعفاءات والحصانات من المادة ٢١ في الامتياز الأصلي سارية للشركة.
٣) يسري مفعول هذه الاتفاقية اعتباراً من تاريخها وتبقى سارية المفعول بكل قوتها طيلة مدة

الاتفاقية الأصلية[٨٣].

ويرى الباحث: أن بنود اتفاقيات الامتيازات العربية السعودية كانت تحمل في طياتها العديد من الفوائد التي ساعدت لدرجة كبيرة على التنمية والتطوير والنهوض بالمملكة العربية السعودية في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والتعليمية ومن تحليل البنود يتضح الآتي:

١) تميز بنود الإيجارات والفوائد والريع بعدم جمودها، فمع أحداث التغيرات التي حدثت في إنتاج النفط وزيادته بكميات تجارية تغيرت بنود هذه الاتفاقية وارتفع معها الإيجار السنوي للشركات العاملة بها وكذلك الريع المستحق إلى أن وصلت إلى مبدأ مناصفة الأرباح عام ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م وكل هذه الأرباح والفوائد كانت تعود بالخير على المملكة في التنمية في جميع المجالات.

٢) ساعدت بنود هذه الاتفاقيات على إنشاء مدن جديدة مثل الظهران وقطيف ورأس تنورة وغيرها وإنشاء معامل التكرير والمصافي ساعدت أيضاً على توطين هذه المناطق وتعميرها.

٣) أوصت بنود هذه الاتفاقيات على ضرورة استخدام الموظفين والعمال السعوديين قدر الاستطاعة وأن يكون لهم الأفضلية إن وجدوا وتكون معاملة الشركة للعمال حسب قوانين العمل السائدة الصادرة في ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م الخاصة بالعمل والعمال وتحديد ساعات العمل والراحة وتقديم الخدمات، ويظهر ذلك بوضوح في اتفاقيتي المنطقتين المغمورة والمحايدة حيث تم التركيز على تفضيل استخدام العمالة السعودية وتقديم تسهيلات في توجيه وتعليم وتدريب عمالها وموظفيها.

٤) عملت بنود الاتفاقيات على صيانة حرمة المملكة العربية السعودية وعدم التدخل في شئونها السياسية أو الإدارية أو الدينية وصيانة حرمة الأماكن المقدسة وعدم المساس بها في أعمال الحفر والتنقيب.

٥) حددت هذه البنود مهام الشركات النفطية العاملة بالسعودية وواجباتها والتزامات الحكومة السعودية تجاه هذه الشركات وضرورة الرقابة على أعمال الشركة ومراجعة الحسابات عن طريق ممثلين للحكومة السعودية وذلك لصيانة الحقوق السعودية.

٦) ساعدت هذه الاتفاقيات على تقدم النواحي الصحية بالمملكة العربية السعودية وذلك بعد أن ألزمت الحكومة السعودية الشركات العاملة بها بتقديم الخدمات والعناية الصحية لكل موظفيها بدون مقابل والمشاركة في إقامة المستشفيات والعيادات والمستوصفات.

٧) كما ساعدت هذه الاتفاقيات على النهوض بالتعليم، وذلك حينما ألزمت الحكومة السعودية الشركات النفطية العاملة بإنشاء المدارس المختلفة لتعليم أبناء الموظفين وفتح مراكز فنية ومدارس صناعية وتتولى الشركة أيضاً تدريب عمالها صناعياً وتجارياً وتقديم منح دراسية وبعثات لهم والمشاركة أيضاً في إنشاء المدارس المختلفة للموظفين السعوديين.

٨) ساعدت بنود تلك الاتفاقيات على حصول الحكومة السعودية على المواد النفطية مثل البنزين والكيروسين والأسفلت مما ساعد على إقامة شبكة مواصلات جيدة في بلاد مترامية الأطراف وساعدت أيضاً على قيام الصناعة.

٩) كما ساعدت بنود القروض على تقدم المملكة العربية السعودية في النواحي الاقتصادية وقيام النهضة العمرانية وتقديم الخدمات المختلفة للسعوديين وكانت هذه القروض تسدد على دفعات منتظمة من الريع المستحق للحكومة.

شركات النفط العاملة في السعودية في عهد الملك عبد العزيز آل سعود:

إن صناعة النفط وجميع الأنشطة المرتبطة بما تحتاج إلى رؤوس أموال واستثمارات ضخمة وتكنولوجيا متطورة وخبرة إدارية وبحوث علمية ووسائل نقل وكل هذه العناصر لم تكن متوفرة في الدول العربية التي كانت تعاني من التخلف في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي مقابل هذا الوضع للبلاد العربية المنتجة كانت هناك الشركات النفطية التي تملك كل العناصر التي تمكنها من استثمار النفط(٨٤).

ومن أهم الشركات النفطية العاملة في المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز آل سعود هي:

- **شركة الزيت العربية الأمريكية Arabian American Oil Company:**

بدأت شركة "ستاندر أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California" المعروفة اختصاراً باسم "سوكال Socal" في استثمار صناعة النفط في المملكة العربية السعودية بعد توقيع امتياز التنقيب عن النفط واستغلاله في المنطقة الشرقية من المملكة العربية عام ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م(٨٥).

وعلى أثر توقيع هذه الاتفاقية قامت شركة "سوكال Socal" بتأليف شركة خاصة للتنقيب عن النفط واستثماره في منطقة الامتياز عرفت باسم شركة "كاليفورنيا اريبان ستاندر أوف أويل California Arabian Standard oil المعروفة اختصاراً باسم "كاسوك CASOC"(٨٦).

وفي عام ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م قامت شركة تكساس Texas التسويقية بتوحيد مصالحها مع شركة "سوكال Socal" التي كانت تحتاج إلى مرافق لتسويق نفطهما، وأصبحت الشركتان تمتلكان شركة "كاسكو Casco" وتوفرت التمويلات المالية لتوسيع العمليات النفطية في المملكة العربية السعودية(٨٧).

وفي عام ١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م قامت شركة "سوكال Socal" باستبدال اسم الشركة العاملة في المملكة العربية السعودية "كاسكو Casco" باسم شركة "ارامكو Aramco" وهو اختصار لاسم "الشركة العربية الأمريكية للنفط Arabian American oil company"(٨٨).

وبعد ثبوت ضخامة الاحتياطي من النفط العربي السعودي واحتياج التنقيب والتطوير والاستثمار إلى مزيد من الأموال عمد المشاركون في شركة "ارامكو Aramco" إلى التنازل عن جزء من أسهمهم لشركتين أمريكيتين هما شركة "ستاندر أويل أوف نيوجيرسي Standard oil company of New Jersey وشركة موبيل أويل Socony Vacuum oil company (Mobil)"(٨٩).

وهكذا أصبحت الملكية لشركة "ارامكو Aramco" مشتركة وموزعة على أربع شركات أمريكية هي شركة "ستاندرد كاليفورنيا" ٣٠% وشركة تكساس بنسبة ٣٠% وشركة ستاندرد نيوجيرسي بنسبة ٣٠% وشركة نيوكوني موبيل أويل بنسبة ١٠%، وعملت هذه الملكية المشتركة على تقوية مركز شركة أرامكو Aramco المالي في المملكة العربية السعودية(٩٠).

شركة جيتي :

هي شركة نفط أمريكية مستقلة لصاحبها "بول جيتي" Paul Getty وتعرف باسم باسفيك وسترن أويل كوربوريشين Pacific Western oil corporation[٩١] ومجال عملها المنطقة المحايدة التي تقع بين الكويت والمملكة العربية السعودية وقد كانت تلك المنطقة ضمن المناطق الممنوحة أصلاً لشركة "أرامكو Aramco" إلا أن انشغال الشركة عنها جعل الحكومة السعودية تجبر الشركة على التنازل عنها في بعض المناطق ومن بينها التي منحت لشركة جيتي Getty عام ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م[٩٢].

الخاتمة:

كان البريطانيون هم اول من قام بمحاولات للتنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية ومن ثم فقد نجحوا في الحصول على الامتيازات الخاصة بالتنقيب عنه واستخراجه، في الوقت الذي بذل فيه الملك عبد العزيز جهوداً ضخمة للنهوض بدولته من خلال البحث عن وسائل لأستثمار الموارد الطبيعة بها، ومن ثم فقد منح امتيازات التنقيب واستخراجه واستغلاله مما عاد بالنفع الوفير على البلاد حيث ساهم في تطوير المملكة في شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية ونقلها من طور البداوه الى طور التحضر والتقدم.

هوامش البحث:

(١) يسري عبد الرازق الجوهري، جغرافية الإنتاج الاقتصادي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٦م، ص٢٥٧.

(٢) ملكة بكر طيار، التطور الاقتصادي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، ط ١، ١٩٩٧، ص٥٣.

(٣) مجلة القافلة للزيت، عدد ٧ مجلد ١٧، رجب ١٣٩٠هـ/ سبتمبر واكتوبر ١٩٧٠م، ص٢٣.

(٤) جمال محمود حجر، دراسات في التاريخ الأمريكي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م، ص٤٠٥ – ٤٠٦.

(*) هم مجموعة من الاقتصاديين البريطانيين في لندن هدفهم الحصول على امتيازات في منطقة الخليج العربي فألفوا نقابة هدفها الحصول على امتيازات النفط وبيعها لإحدى شركات النفط سعياً وراء الربح.

(٥) عبد الله ناصر السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية، الرياض، ١٩٦٠م، ص٢٣.

(٦) مجلة القافلة للزيت، عدد ٧ مجلد ١٧، رجب ١٣٩٠هـ/ سبتمبر وأكتوبر ١٩٧٠م، ص٢٣.

(٧) جمال محمود حجر، مرجع سابق، ص٤٠٧.

(٨) عبد الله ناصر السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية، مرجع سابق، ص٣٧.

(9) Ismail I. Nawwab and others; Saudi Aramco and its world, the Saudi Arabian Oil Company, Dhahran, Saudi Arabia, 1981, p. 190.

(١٠) عبد الله ناصر السبيعي، أكتشاف النفظ واثره على الحياة الأقتصادية في المنطقة الشرقية، مرجع سابق، ص٤٢-٤٣.

(١١) مجلة القافلة للزيت، عدد ٣ مجلد ٤٨، ربيع أول ١٤٢٠هـ/ يونيه، يوليو ١٩٩٩، ص١١ – ١٢.

(١٢) جمال محمود حجر، مرجع سابق، ص٤١٠.

(13) Fouad Al-Farsy; Modernity and tradition (the Saudi Equation), London, 1990, p.

(١٤) عبد الله ناصر السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية، مرجع سابق، ص٤١.

(١٥) محمد رفعت، التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة، دار المعارف بمصر، ١٩٩٤م، ص٢٩٤ – ٢٩٥.

(١٦) جمال محمود حجر، مرجع سابق، ص٤١٣ – ٤١٥.

(١٧) أحمد الصباب، مرجع سابق، ص٣٥.

(18) Fouad Al-Farsy; op. cit., p. 97.

(19) Crant C. Butler; King and Camels, An American in Saudi Arabia, New york, 1960, p. 31.

(٢٠) عبد الله ناصر السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية، مرجع سابق، ص٥٠ – ٥٢.

(٢١) أحمد الصباب، مرجع سابق، ص٢٣١.

(٢٢) مجلة القافلة للزيت، عدد ٧ مجلد ١٧، رجب ١٣٨٩هـ، سبتمبر، اكتوبر ١٩٦٩م، ص١٦.

(٢٣) مجلة القافلة للزيت، عدد ٣ مجلد ٤٨، ربيع أول ١٤٢٠هـ، يونيه، يوليه ١٩٩٩م، ص١٥.

(24) Said K. Abu Rish and others; corruption and coming fall the house of Saudi Arabia, Newyork, 2004, P 11.

(٢٥) محمد ذكي عبد المتعال، الآثار السياسية لتطور صناعة البترول في الشرق الأوسط، مكتبة وزارة الخارجية، القاهرة، مايو ١٩٥٨م، ص١٩.

(٢٦) محمد لبيب شقير، صاحب ذهب، وثائق ونصوص عقود واتفاقيات البترول في البلاد العربية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٩، ص٦ – ٨.

(٢٧) حمدي حافظ، أنابيب وناقلات البترول والشرق الأوسط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت، ص١١ – ١٢.

(٢٨) عبد الله ناصر السبيعي: اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية، مرجع سابق، ص٤٦.

(٢٩) جمال محمود حجر، مرجع سابق، ص٤٠٥.

(30) Said Abu Rish and others, Op,cit, p.36.

(٣١) شارلس عيساوي ومحمد يجانة، اقتصاديات نفط الشرق الأوسط، ترجمة حسن أحمد السلمان، ط الأولى، بغداد، ١٩٦٦، ص٦٠.

(٣٢) هاري سانت جون فيلبي، مغامرات النفط العربي، ترجمة عوض الباري، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١م، ص١٠٣.

(٣٣) عبد الله ناصر السبيعي، مرجع سابق، ص٣٧.

(٣٤) هاري سانت جون فيلبي، مرجع سابق، ص١١٧ – ١١٩.

(35) Fouad Al-Farsy: op. cit., p. 63.

(٣٦) مجلة القافلة للزيت، عدد ٣ مجلد ٤٨، ربيع أول ١٤٢٠هـ/ يونيه، يوليه ١٩٩٩م، ص١١.

(٣٧) هاري سانت جون فيلبي، مرجع سابق، ص١٢٠ – ١٢٣.

(٣٨) مجلة القافلة للزيت، عدد ٣ مجلد ٤٨، ربيع أول ١٤٢٠هـ/ يونيه، يوليه ١٩٩٩م، ص١٢.

(٣٩) عبد الله ناصر السبيعي، أكتشاف النفط وأثره على الحياة الأقتصادية في المنطقة الشرقية، مرجع سابق، ص٤٢ – ٤٣.

(٤٠) جمال محمود حجر، مرجع سابق، ص٤٢١.

(41) Ismail I. Nawwab and others; op. cit., p. 191.

(٤٢) عبد الله ناصر السبيعي، أكتشاف النفط وأثره على الحياة الأقتصادية في المنطقة الشرقية، مرجع سابق، ص٤٦ – ٤٧.

(٤٣) أحمد سويلم العمري، صراع البترول في العالم العربي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار القلم، القاهرة، ديسمبر ١٩٦٠، ص٤٦.

(٤٤) ملكة بكر طيار، مرجع سابق، ص٥٣ – ٥٤.

(٤٥) عبد الله ناصر السبيعي، أكتشاف النفط وأثرة على الحياة الأقتصادية، مرجع سابق، ص٤٧.

(٤٦) مجلة القافلة للزيت، عدد ٣ مجلد ٤٨، ربيع أول ١٤٢٠هـ/ يونيه، يوليه ١٩٩٩م، ص١٥.

(47) Fouad Al-Farsy: op. cit., p. 97.

(٤٨) محمد لبيب شقير، صاحب ذهب، وثائق ونصوص عقود واتفاقيات البترول في البلاد العربية، مرجع سابق، ص ص٢٠ – ٢٤.

(٤٩) جمال محمود حجر، مرجع سابق، ص٤٢٩.

(٥٠) مجلة القافلة للزيت، عدد ٣ مجلد ٤٨، ربيع أول ١٤٢٠هـ/ يونيه، يوليه ١٩٩٩م، ص١٥.

(٥١) جمال محمود حجر، مرجع سابق، ص٤٣٠.

(٥٢) حمدي الطاهري، المملكة العربية السعودية تاريخ وواقع، دار الإشعاع للطباعة، القاهرة، ١٩٩١، ص٢٦٥.

(٥٣) ملكة بكر طيار، مرجع سابق، ص٥٤.

(٥٤) محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص٣٠ – ٣٩.

(55) Ismail I. Nawwab and others; op. cit., p. 199.

(٥٦) مجلة القافلة للزيت، عدد ٧ مجلد ١٧، رجب ١٣٨٩هـ/سبتمبر، اكتوبر ١٩٦٩م، ص١٧.

(٥٧) جمال محمود حجر، مرجع سابق، ص٤٣٩.

(٥٨) محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص ص٤٤ – ٤٥.

(٥٩) حمدي حافظ، مرجع سابق، ص٤١.

(٦٠) تقارير المفوضية الملكية المصرية في جدة، ملف محفظة ١٢، ص٦.

(٦١) عبد الله ناصر السبيعي، مرجع سابق، ص٤٨.

(٦٢) محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص ص٣٠ – ٣٩.

(63) Fouad Al-Farsy: op. cit., p. 99.

(٦٤) محمد رفعت، مرجع سابق، ص٢٩٥.

(٦٥) حمدي حافظ، مرجع سابق، ص٤١ – ٤٢.

(٦٦) مجلة القافلة للزيت، عدد ٣ مجلد ٤٨، ربيع أول ١٤٢٠هـ/ يونيه، يوليه ١٩٩٩م، ص١٦.

(67) Ismail I. Nawwab and others; op. cit., p. 203.

(٦٨) مجلة القافلة للزيت، عدد ٣ مجلد ٤٨، ربيع أول ١٤٢٠هـ/ يونيه، يوليه ١٩٩٩م، ص١٦.

(٦٩) حمدي حافظ، مرجع سابق، ص٤١ – ٤٣.

(٧٠) مجلة القافلة للزيت، عدد ٣ مجلد ٤٨، ربيع أول ١٤٢٠هـ/ يونيه، يوليه ١٩٩٩م، ص٦٥.

(٧١) محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص ص٨٣ – ٨٥.

(٧٢) مجلة القافلة للزيت، عدد ٣ مجلد ٤٨، ربيع أول ١٤٢٠هـ/ يونيه، يوليه ١٩٩٩م، ص١٦.

(٧٣) محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص ص٨٣ – ٨٩.

(٧٤) مجلة القافلة للزيت، عدد ٣ مجلد ٤٨، ربيع أول ١٤٢٠هـ/ يونيه، يوليه ١٩٩٩م، ص١٧.

(٧٥) محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص ص٩٠ – ١١٠.

(٧٦) مجلة القافلة للزيت، عدد ٣ مجلد ٤٨، ربيع أول ١٤٢٠هـ/ يونيه، يوليه ١٩٩٩م، ص١٨.

(٧٧) محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص١٠١.

(٧٨) مجلة القافلة للزيت، عدد ٣ مجلد ٤٨، ربيع أول ١٤٢٠هـ/ يونيه، يوليه ١٩٩٩م، ص١٨.

(٧٩) محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص١٠٠ – ١٢٤.

(٨٠) ملكة بكر طيار، مرجع سابق، ص٥٧.

(٨١) مجلة القافلة للزيت، عدد ٣ مجلد ٤٨، ربيع أول ١٤٢٠هـ/ يونيه، يوليه ١٩٩٩م، ص٢٠ – ٢١.

(٨٢) تشارلس عيساوي ومحمد يجانة، مرجع سابق، ص٦٣.

(٨٣) مجلة القافلة للزيت، عدد ٣ مجلد ٤٨، ربيع أول ١٤٢٠هـ/ يونيه، يوليه ١٩٩٩م، ص٢١.

(٨٤) حسن نور الدين، العرب والبترول، معهد الإنماء العربي، بيروت، د.ت، ص١٧ – ١٨.

(٨٥) أحمد الصباب: مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٨٦) عبد الله ناصر السبيعي، أكتشاف النفط وأثرة على الحياة الأقتصادية، مرجع سابق، ص٤٩.

(87) Ismail I. Nawwab and others; op. cit., p. 199.

(88) Fouad Al-Farsy: op. cit., p. 99.

(٨٩) عبد الله ناصر السبيعي، أكتشاف النفط وأثرة على الحياة الأقتصادية، مرجع سابق، ص٤٩.

(٩٠) محمد لبيب شقير: التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول، جامعة الدول العربية، ١٩٦١، ص ص٧٥ – ٧٦.

(٩١) مجلة القافلة للزيت، عدد ٣ مجلد ٤٨، ربيع أول ١٤٢٠هـ/ يونيه، يوليه ١٩٩٩م، ص١٧.

(٩٢) حمدي الطاهري، مرجع سابق، ص٢٦٨.

Oil exploration concessions in Saudi Arabia

(1923-1950 AD)

By

Nawaf Nasser Falah Sanad Al-Enezi

Prof. Dr. Fawzi Al-Sayed Al-Masry

Professor of Modern and Contemporary History,

Faculty of Arts, Tanta University

Dr. Samira Fahmy Ali Omar

Assistant Professor of Modern and Contemporary History,

Faculty of Arts, Tanta University

Abstract:

The international oil companies were given concession agreements for petroleum exploration in the Kingdom of Saudi Arabia during the reign of king Abdul-Aziz. These agreements gave the companies much liberty in terms of exploring petroleum, extracting it, and setting its prices which were based on international rather than local considerations. These companies also prepared the needed markets to distribute their production and had the means to transport petroleum to these markets.

Petroleum exploitation and its concession agreements led to competition between the international companies to get these agreements. This competition was often won by the British companies until the beginning of the twentieth century, but the American companies eventually prevailed.

Keywords:

oil companies, concession agreements, exploration, price setting, distribution.